

شركة أكبر من الكلب

ثمة شكوى واسعة في مجلس الإنماء والإعمار وفي مؤسسة كهرباء لبنان من كون شركة انسالدو هي الشركة الوحيدة التي تمكّنت من فرض نفسها بالقوة على قطاع الكهرباء صيانة وإنتاجاً وتشغيلاً على مدى سنوات طويلة. هذه الشركة مملوكة وتدار من عهد بارودي المعروف بكونه رجل كل العهود منذ عقود طويلة، وهذا ما يفسّر، بحسب مطلقي الشكاوى، الإصرار على السير بنتائج مناقصة الذوق وتلزم عارض وحيد بمبلغ مضاعف عن تقديرات الاستشاري.

الخيار صار عمره سنة ونصف سنة، لكنه بقي عالماً من دون أي نتيجة نهائية، لا بل إن العارض الوحيد، أي تحالف «انسالدو - متكا» أجرى تعديلات على عرضه الأول وهو الذي سنناقشه اللجنة المكلفة من مجلس الوزراء والتي تشكّلت قبل أيام معدودة فقط؛ وفي هذا الوقت، كان الاعتماد على بواخر الطاقة، قد بدأ يزداد مع تجديد العقود معها من دون موافقة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى رفع كمية الطاقة المستقاة منها. هل لا يزال الخيار الذي أقرّه مجلس الوزراء في تشرين الأول 2016 خياراً مجدياً في ضوء هذه التطورات؟

تقول مصادر مطلعة على الملف، إن سقوط حجة العامل الزمني اللازم لإجراء عملية التأهيل كبديل من إنشاء معمل جديد، توجب الالتفات نحو خيار إنشاء معمل جديد بدلاً من استكمال المناقصة التي كان فيها عارض وحيد هي شركة انسالدو - متكا. وتقول المصادر إنه لو اعتمد خيار إعادة المناقصة كما اقترح مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة كهرباء لبنان في منتصف عام 2014، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة على دفتر الشروط لفتح المنافسة أمام العارضين المحتملين، لكانت نتائج المناقصة الجديدة قد أنجزت. أما الخيار المعتمد حالياً، أي السير بنتائج المناقصة الحالية فهو لا يخدم سوى الشركة الوحيدة التي قدّمت عرضاً يفوق تقديرات الاستشاري بنسبة 100%. أما عملية التفاوض مع عرض محدث من الشركة ستردسه اللجنة المكلفة من مجلس الوزراء، فهو لن يأتي بنتائج مالية كبيرة على الخزينة، إذ إن مؤسسة كهرباء لبنان أنجزت خلال هذه الفترة أعمال تأهيل وتطوير متفرقة كان منصوصاً عليها في المناقصة، بما تقدّر قيمته بنحو 50 مليون دولار، وبالتالي فإن كلفة عرض الشركة مقارنة مع تقديرات الاستشاري تصبح أعلى بنسبة إضافية تبلغ 33%، أي أن الكلفة الإجمالية للعرض صارت أعلى بنحو 133% من تقديرات الاستشاري، وهذا رقم يخضع أيضاً للتعديل في ضوء تسعير بعض أجزاء العرض باليورو الذي كان أعلى في السنوات الماضية، أي أن تسعير اليورو اليوم يوجب خفض السعر أكثر. أما كلفة إنشاء معمل جديد اليوم، فهي لا تزيد على 450 مليون دولار في أقصى حالاتها، وبالتالي فإن هذا الخيار يبدو مجدداً أكثر من غيره.

هذا الوضع بمجمله سيكون على طاولة اللجنة المكلفة من مجلس الوزراء وقوامها: خليل مطر عن مجلس الإنماء والإعمار، كريم عسيران عن وزارة الطاقة والمياه، أحمد الموسوي عن مؤسسة كهرباء لبنان ورجاء الشريف عن وزارة المال.

غسان ديبه

«العالم هو كما هو، إن الربح الذين هم لا شيء، ويسمحون للفساد بان يصبحوا لا شيء، ليس لهم مكان في هذا العالم»

فر. س. نابول

في الطريق الى مدينة كاندي، آخر العواصم الإمبراطورية لجمهورية سيريلانكا، كان من اللافت، بالإضافة الى أمور كثيرة طبعاً، اقتصار الحافلات العمومية على نموذجين: الأول لشركة تاتا (Tata) الهندية، والثاني لتجميع محلي لباصات هندية المنشأ أيضاً. للوهلة الأولى، قد يبدو الأمر طبيعياً، فسيريلانكا بلد متدنّي الدخل نسبياً، إذ يبلغ الناتج المحلي فيه للفرد حوالي 3800 دولار أميركي، وبالتالي يبدو منطقياً أن تستورد الباصات الرخيصة نسبياً أو تجمعها محلياً. لكن الأمر يدل أيضاً على أن بلداً مثل الهند، الذي تشير مدته المكتظة بالفقراء الى مدى حجم المضاعفات الاقتصادية التي تواجهه والتي لا يمكن حلها إلا بعد مرور أجيال عديدة، يستطيع أن يخرق الأسواق العالمية في صناعة السيارات وغيرها (وهنا لا أتكلّم على الصين التي أصبحت في ناد اقتصادي مختلف). بالفعل، شركة تاتا أصبحت الآن شركة متعددة الجنسيات وهي لا تنتج فقط للسوق المحلية أو للدول الفقيرة، بل أصبح لها حصة لا بأس بها في الدول الأخرى وأصبحت أيضاً مع أخواتها في مجموعة تاتا تستثمر عالمياً وتشتري الأصول الصناعية، مثل ما حدث بشرائها لشركة جاغوار للسيارات البريطانية عام 2008.

عندما تفكر في كل هذا، يتبادر السؤال: أية شركة عربية استطاعت أن تحاكي في الصناعة أو التقدم التكنولوجي أو التصدير، ليس الشركات المتقدمة في كوريا الجنوبية أو تايوان أو الصين، بل فقط النموذج المتواضع نسبياً لشركة تاتا الهندية؟ الجواب عن هذا السؤال يأتي سريعاً بالنفي من دون أي بحث أو تفتيش أو سؤال. في الإطار الأكبر والأعم، والأصعب من كل ذلك بالنسبة إلى الشعوب العربية من المحيط الى الخليج، كما يحلو للبعض ترسيمهم، إن قيمة إنتاج هذه الشركة الواحدة (100 مليار دولار سنوياً) يبلغ حوالي ثلثي كل الصادرات الصناعية العربية (نعم كل) التي تبلغ حوالي 370 دولاراً للفرد؛ وإذا

ماركس ضد سبنسر

تاتا وروستو وأينشتاين

من طور التخلف الى طور اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، وسمّى روستو كتابه الذي أصدره عام 1960 "مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي". لم يكن الكتاب رداً فلسفياً أو اقتصادياً على "البيان الشيوعي" لماركس وإنجلز، بل كتاباً سياسياً في خضم الحرب الباردة، حاول فيه روستو القول للدول النامية آنذاك إنها تستطيع أن تتطور من دون اتباع النماذج الاشتراكية، التي كانت أفكارها وإنجازاتها تمتد كالنار في الهشيم والتي للصدفة التاريخية عندما امتدت الى فيتنام، تولى والت روستو منصب مستشار الأمن القومي للرئيس ليندون جونسون بين 1966 و1969 عند استعارة الحرب هناك.

في المحصلة، فشلت الدول العربية في اتباع الاشتراكية الى التنمية والتطور كما فعل الاتحاد السوفياتي، وفشلت في اتباع نظريات روستو وفي تقليد الدول الصاعدة اقتصادياً كتايوان وكوريا الجنوبية؛ أي أنها فشلت في كل شيء. وعندما انقلبت الدول الجمهورية العربية على بعض إنجازات مرحلة "التنمية العربية" وتحولت سلطاتها السياسية الى مزيج من الديكتاتوريات المتحالفة مع الرأسمال الصاعد، انتهت هذه الدول الى الشلل السياسي والحروب الأهلية كالعراق وسوريا وليبيا واليمن والجزائر ومصر؛ وكان في المقلب الآخر أن اشتد عصب "النظام القديم" من الأردن الى المغرب، الى الخليج العربي. وفي خضم هذا كله، بقي النفط هو الخيط الذي يربط كل هذه الدول وهو الذي يغذي محركات "عدم التنمية والتخلف"، فبعد تجارب الخمسينيات والستينيات لم يبق شيء وتحول الجميع الى الاستهلاك مدعوماً بحركة البترو دولار عبر تصدير واستيراد العمالة وتصدير واستيراد رؤوس الأموال والمساعدات. ولربما أهم ما استطاع العرب إنجازه هو تحويل الثروة الطبيعية الى ثروة عقارية وثروة مالية تبحث عن الربح في أنحاء العالم، من دون أن يكون لديهما ارتباط بالتنمية.

قال الفيزيائي كارلو روفيلي في كتابه "سبعة دروس في الفيزياء" في معرض تقديمه لألبيرت أينشتاين ونظرياته، "لا يمكنك تحقيق أي شيء من دون إضاعة الوقت". وقال أيضاً إن "النبوغ يتردد" يبدو أن العالم العربي لا يتبع الملاحظة الأولى، فهو أضعافاً مضاعفة من الوقت، لكنه بالتأكيد ليس على طريق تحقيق أي شيء؛ ويؤكد على الثانية إذ إنه يتجه، بدون تردد، الى تدمير ذاته بذاته.

أخذنا من هذه الصادرات الصناعية تلك ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي، فنرى أن تاتا تنتج أكثر بثلاث مرات منها. من هذه المقارنة البسيطة، نرى أن الدول العربية المحتوية على حوالي 400 مليون عربي، بالإضافة الى الثروات الطبيعية، بعد اتباعها لعقود ما يمكن تسميته مرحلة التنمية العربية والصراع مع إسرائيل بعد 1948، لم تستطع أن تقدم العالم العربي الى الأمام. وبخصوص إسرائيل، على الرغم من إلقاء الكثيرين اللوم على هذا الصراع في تخلف الدول العربية، إلا أن هذا الصراع كان يجب أن يكون حافزاً للتقدم الصناعي والتكنولوجي، وهذا ما فعلته إسرائيل نفسها، التي وصلت صادراتها الصناعية الى حوالي 60 مليار دولار أو 7500 دولار للفرد أو 20 مرة أكثر من حصة الفرد العربي، وتستحوذ السلع المتقدمة تكنولوجياً على حصة كبيرة منها.



بقي النفط هو الخيط الذي يربط كل هذه الدول ويغذي محركات «عدم التنمية والتخلف»



كما أنني، في الطريق، تذكرت الاقتصادي والت روستو، الذي قضى آخر أيامه بروفيسوراً في جامعة تكساس في أوستن حيث كنت، وعلى الرغم من كون مكتبي مقابل مكتبه، لم أنضمّ الى أي من صفوفه بسبب "حرم" ماركسي غير معلن عليه بسبب مسؤولياته السياسية خلال حرب فيتنام. تذكرت روستو لأنه أشيع أن جمال عبد الناصر كان متحمساً لأفكاره، وأن الخطة الأولى للجمهورية العربية المتحدة في 1960/1959 تأثرت بنظرياته. لقد كان روستو هو من نظّر في خمسينيات القرن الماضي وستينياته الى مقدرة الدول النامية على التطور وحتمية مرورها بخمس مراحل من التخلف نحو الالتحاق بالدول المتقدمة، ولقد كانت نظريته حتمية الى حد ما وتعتمد على اتباع الدول بعض المعايير الكمية في الاستثمار وغيره لتنتقل

عدل

رضيم آخر تعلق حياته على باب مستشفى

فبالنسبة الى المستشفيات، أن تكون مسجلاً في الضمان، يعني أن تموت. ولكن، هذه ليست مشكلة المستشفيات في الدرجة الأولى، بل مشكلة الدولة وضمانها الذي لا يعول عليه. ثماني ساعات، قضاها محمد بهاء بركات ما بين الحياة والموت، ولم يجد سريره الذي من المفترض أن «تكفله» له دولته والقانون، إلا بعدما أتى «تلفون من فوق»، من الطبقة التي فيها مكتب وزير الصحة. ب«الواسطة»، بعبارة أوضح. ولولا هذا الاتصال لكان الطفل فارق الحياة. ما حصل مع هذا الطفل هو استكمال لما حصل مع من هم قبله، وقد تقدم والده بشكوى الى الضمان الاجتماعي الذي سارع الى فتح تحقيق بالموضوع، وشكوى أخرى الى وزارة الصحة، وقد وعد وزير الصحة غسان حاصباني بمنابعتها. مع ذلك، لن يكون محمد الذي توسل حقه ثماني ساعات عند أبواب المستشفيات هو الأخير الذي يُحرم من حقه في العلاج، فخمسة آخرون كثر يحرمون من هذا الحق بسبب النظام الصحي الفاشل الذي يرهق صحة المواطنين لجشع المستشفيات ومصالحها و«أخلاقياتها» الطبية.

بمستشفى أوتيل ديو بلا جدوى، إلى مستشفى كليمنصو «تواصلنا معهم بعدما علمنا بأن لديهم سريراً، ولكن عندما عرفوا بأن ابني مضمون لم يستقبلوه»، لأنه لا أسرة لرضي الضمان «شو ما تكون حالته»، من هناك إلى الروم، والحكاية نفسها تكرر بهاء: لا أسرة. وأكثر من ذلك «ولو كان رئيس الجمهورية ما ييفوت ضمان لعنا»، هكذا، قالوا له في السان تيريز، ليعودوا عن هذا القول ب«500 دولار بتدفعنا بنزبطلك تحت». هكذا، صارت «الدولارات» تفكّ أزمة السرير المفقود وتنشع الأمل بحفظ حياة رضيم. أما الحق بالصحة والطبابة التي يكفلها القانون، فلا وجود له في دولة المؤسسات التي تتفرج على جشع المستشفيات، ولا تتحرك. لا تتحرك إلا لتجري تحقيقاً، سرعان ما يُقفل بعدما تنتهي مفاعيل الحزن. وهنا، يستوجب السؤال عما حصل في التحقيقات التي تسلّمتها وزارة الصحة عقب مقتل الطفل مؤمن المحمد؟ وإنعام ربيع؟ وعبد الرؤوف الخولي؟ وغيرهم من الرضع الذين ماتوا على أعتاب المستشفيات، على الرغم من أنهم «مضمونون».

بهاء متنقلاً ما بين المستشفيات، غير أنه كان يلقي الجواب نفسه «ما عنا تخت فاضي». وفي المرات القليلة التي يجد فيها سريراً لطفله، كان يأتيه السؤال «إنت شو؟»، وعندما يأتيهم الجواب «مضمون»، يتبخّر السرير. يعيد بهاء سرد الليلة تلك



ما حصل مع هذا الطفل هو استكمال لما حصل مع من هم قبله



منطلقاً من مستشفى السان تيريز الذي عاين طفله ولم يستقبله، واعداً إياه بالحديث مع مستشفيات أخرى، ولكن من دون جدوى. من هناك إلى السان جورج التي «قالت إنها لا تستقبل أطفالاً بهذا العمر»، بعدها «تحدثت مع إدارة الجامعة الأميركية، التي لم تستقبله بعدما عرفت بأنه مضمون»، إلى الاتصال

راجانا حمية

ليس في الرقم مبالغة. عشرة مستشفيات. نعم، عشرة مستشفيات رفضت استقبال رضيم لأنه «مضمون» على اسم والده الذي لا يملك بوليصة تأمين خاص فوق ضمانه الاجتماعي. محمد بركات، ابن الثلاثين يوماً، كاد يموت بسبب جشع المستشفيات، وليس بسبب ارتفاع الحرارة. هذا الجشع الذي لوّث دمه بالتهابات قاتلة، وليست الحرارة التي وصلت إلى حدود 39 درجة يعلم كل أطباء الطوارئ في كل المستشفيات التي النجا إليها والده، بلا جدوى.

منذ الساعة الثامنة من ليل الأحد الماضي وحتى الساعة الرابعة من فجر الإثنين، علق محمد بين الحياة والموت على أبواب المستشفيات التي رفضت استقباله بحجة عدم وجود أسرة فارغة. يعدها والده واحداً تلو الآخر: السان تيريز، الروم، السان جورج. الجامعة الأميركية. أوتيل ديو دو فرانس، كليمنصو. السان شارل. يتوقف هنيهة ليتذكر البقية، ولكن الذاكرة في ليل موجه كالذي من تضعف. ثماني ساعات، قضاها الوالد